الأمم المتحدة S/2017/745

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس أن أقدم، في غضون ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار، توصيات مفصَّلة بشأن حجم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وجوانبها التشغيلية وولايتها، بما يتسق مع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (انظر S/2017/272، المرفق الثاني). كما أن هذا التقرير يلي تقريري المقدم إلى المجلس عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا والمؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/2017/539).

ثانيا – الولاية

٢ – نصّ الاتفاق النهائي، الذي وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على إنشاء بعثة سياسية خاصة ثانية تبدأ عملياتها عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي أسندت إليها مسؤولية التحقق من الاتفاق المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بشأن الوقف الثنائي والنهائي لإطلاق النار والأعمال العدائية وبإلقاء السلاح (اتفاق وقف إطلاق النار). وينص البند ٦-٣-٣ من الاتفاق النهائي على أن تكون بعثة الأمم المتحدة الثانية مسؤولة عن التحقق من إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتنفيذ تدابير الحماية والأمن الشخصي والجماعي؛ والبرامج الشاملة المتعلقة بتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم.

٣ – وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، طلب رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالدرون، رسميا نيابة عن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، إنشاء البعثة الثانية بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر S/2017/481، المرفق). وأكد الرئيس سانتوس في رسالته أن الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، قد كان له دور أساسي في كفالة الامتثال الكامل لاتفاق إطلاق النار. وتعرض الرسالتان الولاية المقترحة للبعثة الثانية وفقا للبند ٦-٣-٣ من الاتفاق

النهائي. وتطلب أيضا أن تعمل البعثة الجديدة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد إذا لزم الأمر، وتنص على أن تكون البعثة ذات طابع سياسي، وأن تشمل التحقق على الصعيدين الإقليمي والمحلي على حد سواء.

٤ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، طلب رئيس مجلس الأمن في رسالة موجهة إليّ أن أقدم إلى المجلس توصيات أولية بشأن إنشاء البعثة السياسية الثانية. وردا على ذلك، أوصيت في تقريري المقدم إلى المجلس في ٢٣ حزيران/يونيه (S/2017/539) بأن يستجيب المجلس لطلب الطرفين. وأوضحت أيضا أن قدرة الأمم المتحدة على تلبية طلب الطرفين ستتيسر إذا أذن لي المجلس بالشروع على الفور في الأعمال التحضيرية للبعثة الثانية. فمن شأن تلك السلطة أن تتيح لي القيام بعملية تخطيط متكاملة للبعثة الثانية وتقديم مقترحات مفصَّلة بشأن مهام البعثة وحجمها وهيكلها وجوانبها التشغيلية، استرشادا بالخبرة العملية على أرض الواقع. وأشرت أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا تستطيع، إذا أذن لها المجلس، وإلى حين إنشاء البعثة الثانية بالكامل، الشروع في تنفيذ بعض من مهام ولاية البعثة الثانية بشكل مؤقت، ضمن حدود الموارد المتاحة ومن خلال مقراتها الإقليمية التسعة ومقراتها المحلية الستة والعشرين الحالية، بانتظار مزيد من التقييم لتحديد الاحتياجات اللازمة للتنفيذ الكامل.

٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (بعثة التحقق) لفترة أولية تمتد ١٢ شهرا وقرر بأن تبدأ جميع أنشطة التحقق في ٢٦ أيلول/سبتمبر فور انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. ونص القرار على أن تتحقق بعثة التحقق من تنفيذ حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي للبندين ٣-٢ و ٣-٤ من الاتفاق النهائي، بما في ذلك إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وتنفيذ ضمانات الأمن الشخصي والجماعي والبرامج الشاملة المتعلقة بتدابير توفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة التحقق اللازمة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وفي القرار، طلب المجلس أن أوافيه كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية بعثة التحقق. وطلب المجلس أيضا إلى بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا أن تبدأ الأعمال المؤقتة التي توقعتها بعثة التحقق، على النحو المبين في تقريري المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه، بتشكيلتها وقدراتها الحالية.

ثالثا - مهام البعثة

٦ - تنحصر مهام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في التحقق، مقارنة بمهام البعثة الحالية، التي تشمل تنسيق الآلية الثلاثية للرصد والتحقق، فضلا عن المهام التشغيلية مثل ما أُنجز مؤخرا من تدمير الأعتدة غير المستقرة وسحب الأسلحة من حاويات الأسلحة، فضلا عن مواصلة تعطيل الأسلحة. ويبين البندان ٣-٢ و ٣-٤ من الاتفاق النهائي بالتفصيل الالتزامات المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية، التي سيتعين على البعثة الجديدة التحقق منها.

التحقق من إعادة الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي

٧ - ستكلف البعثة الجديدة بالتحققُ من الالتزامات المتعلقة بإعادة الإدماج السياسي والاجتماعي - الاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويحدد البند ٣-٢ من الاتفاق النهائي السياق والروح اللذين يجب أن تُفهم من خلالهما عملية إعادة الإدماج كما يلي:

> ”إن إرساء الأسس لبناء سلام مستقر ودائم يتطلب إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية السياسية للبلد. وتؤكد عملية إعادة الإدماج التزامَ القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالإسهام في إنهاء النزاع المسلح، وبالتحول إلى كيان سياسي قانوني والإسهام بشكل حاسم في توطيد المصالحة الوطنية والتعايش وضمانات عدم التكرار، وبتغيير الظروف التي سمحت باندلاع العنف واستمراره في جميع أنحاء البلد“.

٨ - وفيما يتعلق بإعادة الإدماج السياسي، ينص الاتفاق النهائي على أن تحول القوات الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من منظمة مسلحة إلى حزب أو تيار سياسي قانوني جديد، يتمتع بحقوق ويؤدي الالتزامات والواجبات المكرسة في النظام الدستوري، هو شرط أساسي لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم، وبصفة عامة، لتعزيز الديمقراطية في كولومبيا. وتشمل ضمانات التيار أو الحزب السياسي الجديد، الذي سيبرز نتيجة تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى كيان قانوني يشارك في الحياة السياسية، الحق في: أن يُسجل لدى المجلس الانتخابي الوطني وأن يعترف به هذا المجلس؛ الحصول على المساعدة التقنية والتمويل والدعم التشغيليين؛ تأمين المشاركة في انتخابات عام ٢٠١٨ وعام ٢٠٢٢ والحصول على التمويل من أجل هذه المشاركة؛ إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام؛ ضمانات أمنية خاصة للتيار وقادته. وتشمل أيضا الضماناتِ المتصلة بالتمثيل السياسي، على أساس مؤقت، للتيار أو الحزب الجديد في الكونغرس الوطني خلال فترتين دستوريتين، اعتبارا من عام ٢٠١٨، ومندوب مؤقت لا يتمتع بحق التصويت في المجلس الانتخابي الوطني.

٩ - ويقدم الاتفاق النهائي أيضا لمحة عامة عن الفلسفة العامة لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، التي ينبغي أن تهدف إلى تمتين النسيج الاجتماعي في جميع أنحاء البلد وتعزيز التعايش والمصالحة بين سكانه وتطوير ونشر الأنشطة المنتجة اجتماعيا والديمقراطية المحلية. وقد أكدت خريطة الطريق التي اتفق عليها الطرفان في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧ على أن تكون عملية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي ذات طابع مجتمعي. ويشير الاتفاق النهائي أيضا إلى ضرورة أن تتضمن عملية إعادة الإدماج نهجا متمايزا في جميع جوانبها، مع التركيز على حقوق المرأة.

١٠ - وقد نُفّذ بالفعل عدد من الالتزامات المتعلقة بإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك إنشاء المجلس الوطني لإعادة الإدماج، والتأسيس القانوني لمنظمة للتضامن الاجتماعي والاقتصادي (Ecomun) بغرض تحقيق إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بشكل منتج؛ وإنشاء مركز للفكر والتعليم السياسيين؛ وتحويل الوكالة الكولومبية لإعادة الإدماج إلى الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع؛ وإصدار مرسوم رئاسي بشأن إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي؛ وإجراء تعداد اجتماعي واقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وهناك مجموعة أخرى من الالتزامات قيد التنفيذ، تشمل حصول المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة

الثورية الكولومبية والميليشيات على الوضع القانوني؛ وإعادة إدماج القصّر الذين غادروا مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي؛ وإتاحة الوصول إلى الحسابات المصرفية الخاصة بأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي؛ والأنشطة التدريبية والتعليمية.

١١ – وتشمل التدابير الإضافية لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي التي تتطلب التحقق منها تحديدَ وتنفيذ المشاريع والبرامج المستدامة والمنتجة من الناحية الاجتماعية؛ وإنشاء صندوق لمشاريع إعادة الإدماج بواسطة منظمة التضامن الاجتماعي والاقتصادي (Ecomun)؛ وتوافر الأموال للمشاريع الفردية؛ وعددا من التدابير التي تندرج في إطار ”الضمانات من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على نحو مستدام“. وتشمل هذه التدابير مخصصات لتأمين دخل أساسي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لفترة ٢٤ شهرا، وبدل تطبيع، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، والبرامج الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى جميع الأنشطة المذكورة أعلاه، يسمح الاتفاق النهائي بتقديم الدعم الاقتصادي من القطاع الخاص والمؤسسات، فضلا عن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، دون المساس بما قد تخصصه الحكومة من أموال لتلك الأنشطة.

التحقق من الضمانات الأمنية

١٢ – يشمل البند ٣-٤ من الاتفاق النهائي طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز أمن المواطنين الكولومبيين في أعقاب النزاع بين الدولة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، في ظروف ما زال فيها – بالرغم من وقف إطلاق النار، وإلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وتحولها إلى منظمة سياسية سلمية – وجودٌ لجماعات غير مشروعة وأنماط متأصلة للعنف، تؤثر بشكل خاص على المناطق والمجتمعات المحلية الريفية التي كان لها النصيب الأكبر من المعاناة نتيجة عقود من العنف. وتتسق التدابير الأمنية مع التوجه العام للاتفاق النهائي الذي يسعى، من أجل ضمان السلام الدائم، إلى تركيز جهود توطيد السلام على تحقيق الاستقرار في المناطق الريفية في البلد، وبخاصة مناطق الفقراء والمعدمين التي تضررت بدرجة كبيرة من النزاع، حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة وتجري زراعة المحاصيل غير المشروعة ويتم القيام بأشكال أخرى من الأنشطة الاقتصادية غير القانونية.

١٣ – ويمكن تصنيف الضمانات الأمنية المدرجة في البند ٣-٤ من الاتفاق النهائي في أربعة مجالات عامة، وهي: (أ) إنشاء هيئات وطنية؛ (ب) اتخاذ تدابير محددة من أجل توفير الأمن الشخصي والجماعي؛ (ج) إنشاء نظام أمني شامل لممارسة العمل السياسي يستهدف المعارضة السياسية خاصة؛ (د) برنامج شامل لتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في المناطق الأكثر تضررا من النزاع.

١٤ – وعلى الصعيد الوطني، أنشئت بالفعل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية. وتتولى هذه الهيئة، التي يرأسها مسؤولون على أعلى المستويات، الاضطلاع بطائفة واسعة من المسؤوليات المرتبطة بالتخطيط والرصد والتنسيق المشترك بين القطاعات للتدابير الرامية إلى تفكيك المنظمات المسؤولة عن الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى الحركات الاجتماعية والحركات السياسية والمشاركين في تنفيذ عملية السلام. وقد أسهمت اللجنة في إنشاء الإطار القانوني للضمانات الأمنية المعززة، بما يشمل مرسوما قانونيا لإنشاء وحدة تحقيقات خاصة داخل مكتب المدعي العام، وبرنامجا للمصالحة والتعايش ومنع الوصم.

١٥ - ومن الهيئات الوطنية الأخرى ذات الصلة التي تم إنشاؤها فرقة نخب الشرطة، التي سوف تعمل أساسا في المناطق الأكثر تضررا من النزاع من أجل مكافحة المنظمات الإجرامية؛ واللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، بمشاركة أعضاء الحكومة وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ والمديرية الفرعية للوحدة الوطنية للحماية؛ وفيلق الأمن والحماية، وهو هيئة مختلطة التكوين تضم أفرادا سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي تلقوا ما يلزم من التدريب والمعدات.

١٦ - وهناك عدد من التدابير جرى بالفعل أو يجري اتخاذها فيما يتصل بالنظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، تشمل الضمانات المتعلقة بأمن الأحزاب والحركات السياسية، فضلا عن أعضاء الحزب أو التيار الجديد الذي سينبثق نتيجة تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وتشمل المهام المعلقة تعزيز نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم، والبرامج الرامية إلى دعم المصالحة والتعايش ومنع الوصم السياسي.

١٧ - ويتمثل أحد محاور مجموعة الضمانات الأمنية في البرنامج الشامل في توفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات، التي سلط الضوء عليها الرئيس سانتوس في رسالته. وهذا البرنامج الذي يشمل مجموعة واسعة النطاق من تدابير الحماية المادية والتثقيف والتوعية لدعم المجموعات والمنظمات والأشخاص الأكثر عرضة للخطر، يتضمن أيضا تدابير محددة لحماية المرأة ومشاركتها.

رابعا - نشر البعثة وملاك موظفيها وهيكلها

١٨ - استنادا إلى الولاية المنصوص عليها في القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، تمت مراعاة عدد من الاعتبارات وأجريت مشاورات مع حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من أجل ضمان أفضل تصميم ممكن لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وشاركت في المحادثات التي أجريت مع الحكومة الكيانات التي سيُطلب من البعثة الجديدة التعاون الوثيق معها في تنفيذ الولاية المنوطة بها، ولا سيما مفوضية السلام، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع الوطني، ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، والشرطة الوطنية والقوات المسلحة. وفي إطار تلك المشاورات، وجّه ممثلي الخاص لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ رسالة، يعرض فيها المفهوم الذي ستسترشد به البعثة الجديدة في مجال التحقق وتسوية المنازعات وبناء الثقة، إلى أعضاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية للضمانات الأمنية، والكيانات الثلاثة التي اعتبرت من المحاورين الرئيسيين في القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧). واستعرضت البعثة الحالية أيضا الخبرة العملية التي اكتسبتها منذ ١٠ تموز/يوليه في التحقق الأولي من إعادة الإدماج والضمانات الأمنية بتشكيلتها وقدراتها الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت عملية تخطيط متكاملة بين البعثة الحالية وفريق الأمم المتحدة القطري بغية تحقيق أقصى قدر من التآزر وتجنب الازدواجية في تنفيذ ولاية كل منهما. وبناء على هذه الاعتبارات، فإنني في وضع يمكنني من تقديم التوصيات التالية المتعلقة بحجم بعثة التحقق وجوانبها التشغيلية.

ألف - النشر الجغرافي

١٩ - تمشيا مع ضرورة أن يكون التحقق محليا وإقليميا على النحو المطلوب في رسالة رئيس كولومبيا (S/2017/481، المرفق) وفي القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، وأن يكفل التصميم النشر الأكثر فعالية لبعثة

التحقق المقبلة، فقد نظرتُ في الدروس المستفادة من التحديات المصادفة خلال نشر البعثة الحالية وكذلك في المعايير التالية:

(أ) ضرورة الحفاظ على وجود داخل أو بالقرب من المناطق الإقليمية الست والعشرين للتدريب وإعادة الإدماج، التي اكتمل إنشاؤها حسبما اتفق عليه الطرفان في ١٥ آب/أغسطس، وحيث يجري حاليا إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وتقديم الضمانات من أجل تحقيق أمنهم. وفيما يتعلق بمسألة الأمن، فقد قررت الحكومة بالفعل أن تجمع بين قوات الشرطة والقوات العسكرية الضرورية لضمان حماية المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج حسب درجة المخاطر الموجودة في كل منطقة. وسيوفر هذا الترتيب أيضا الظروف الأمنية اللازمة لكي تضطلع بعثة التحقق بأنشطتها؛

(ب) ضرورة إقامة وجود في المواقع التي تم تحديدها باعتبارها ذات أولوية من حيث توفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية، بالنظر إلى عوامل الخطر الموجودة في تلك المناطق. وهي تشمل قرابة ١٧٠ بلدية، حددتها كل من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة في خطتها لتحقيق الاستقرار، الخطة المؤسسية الاستراتيجية: مجتمعات آمنة تنعم بالسلام، ٢٠١٥-٢٠١٨ والخطة العسكرية الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار وتوطيده ”*Victory*“. وسيواكب عمليات النشر تنفيذ برنامج الحكومة لتوطيد السلم عموما، الذي يشمل وجودا أوسع للمؤسسات المدنية، وتوفير السلع والخدمات الأساسية، ومبادرات التنمية الريفية، وبرامج زراعة المحاصيل البديلة عوضا عن المحاصيل غير المشروعة. ويمكن أن تصل إلى تلك البلديات أفرقة التحقق التي تعمل انطلاقا من المناطق الإقليمية الست والعشرين للتدريب وإعادة الإدماج المشار إليها أعلاه، والأفرقة التي تعمل انطلاقا من المكاتب الإقليمية التسعة التي توجد فيها حاليا الآلية الثلاثية للرصد والتحقق. ولكن سيتعين إنشاء عدد إضافي من المكاتب الفرعية الصغيرة لتمكين البعثة الجديدة من العمل مع المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا والتواصل الفعال مع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المسؤولة عن الحماية في تلك المناطق؛

(ج) ضرورة كفالة أقصى قدر ممكن من الاشتراك في موقع واحد بين البعثة الجديدة وفريق الأمم المتحدة القطري بغية تحقيق أقصى قدر من التعاون بين البعثة وكيانات الأمم المتحدة في كولومبيا؛

(د) ضرورة نقل موظفي عدة مكاتب إقليمية لا تسمح لها مواقعها من تقديم أفضل دعم ممكن لأنشطة التحقق المحلية.

٢٠ - واستنادا إلى هذه الاعتبارات، ستُبقي البعثة الجديدة أساسا على نفس النشر الجغرافي الذي تعتمده البعثة الحالية، أي مكتب واحد لمقر البعثة في بوغوتا، و ٩ مكاتب إقليمية، و ٢٦ فريقا محليا في نفس مواقع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مع إجراء التعديلات التالية: (أ) نقل المكتب الإقليمي من بوكارامانغا إلى كوكوتا (مقاطعة نورتي دي سانتاندر)، حيث سيكون في وضع أفضل يسمح له بدعم الأفرقة المحلية في المنطقة، وحيث تكون كيانات الأمم المتحدة موجودة أيضا؛ (ب) إنشاء مكتب إقليمي جديد في باستو (مقاطعة نارينيو) نظرا لأن المكتب الإقليمي الحالي في بوبايان غير قادر بسبب بُعد المسافة على تقديم الدعم الكافي إلى الأفرقة المحلية في نارينيو، ونظرا لأن كيانات الأمم المتحدة موجودة أيضا في باستو؛ (ج) إنشاء مكاتب فرعية صغيرة في سبعة مواقع: مونتيريا (مقاطعة كوردوبا)؛ وبورتوريكو (مقاطعة ميتا)؛ وأراوكا (مقاطعة أراوكا)؛ وموكوا (مقاطعة بوتومايو)؛

وأبارتادو (مقاطعة أنتيوكيا)؛ وبوينافينتورا (مقاطعة فالي ديل كاوكا)؛ وبارّانكابِرميخا (مقاطعة سانتاندر). وسيمكن هذا النشر الجغرافي البعثة الجديدة من تغطية المناطق ذات الأولوية بالنسبة لتنفيذ ولايتها فيما يتصل بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وسيتيح أيضا الاشتراك في موقع واحد والتنسيق الوثيق بين بعثة التحقق و ٩ من أصل ١٣ من أفرقة التنسيق المحلية التي نشرها فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا.

باء – ملاك الموظفين

٢١ – ستكون غالبية موظفي البعثة موظفين مدنيين يعملون في أفرقة مع مراقبين دوليين غير مسلحين يرتدون الزي المدني. وإن وجود أفرقة مشتركة على الصعد المحلي والإقليمي والوطني سيوفر للبعثة مجموعة من المهارات والمعارف اللازمة لمعالجة المسائل الأمنية وغير الأمنية المتصلة بولايتها، وللعمل بفعالية مع نظرائها المدنيين والعسكريين والشرطيين. وسينتقل الموظفون والمراقبون المدنيون، على قدر المستطاع، من البعثة الحالية إلى بعثة التحقق لكي تستفيد بعثة التحقق من الخبرة المتعمقة في عملية السلام، ومن فرصة الحفاظ على علاقات مهنية راسخة والاعتماد عليها. وستسعى بعثة التحقق إلى استخدام موظفين وطنيين ذوي خبرات مناسبة للاضطلاع بأكبر عدد من الأدوار الممكنة نظرا لتوافر كولومبيين ذوي مؤهلات عالية في المجالات الوظيفية والمواضيعية المشمولة بالولاية.

٢٢ – وستكون الأفرقة المحلية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمكاتب الفرعية صغيرة ومؤلفة من موظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة ومراقبين يوازنون بين الخبرات العسكرية والشرطية. وسيكون ملاك الموظفين الأساسيين أكبر في المكاتب الإقليمية، يتألف من موظفين ومراقبين مدنيين تابعين للأمم المتحدة يتمتعون بقدرات في مجالات التحقق والإعلام والاتصال ودعم البعثة والأمن. وستضم المكاتب الإقليمية، حسب المنطقة، أفرقة صغيرة إضافية ومتطابقة مع الأفرقة المحلية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج يكون بإمكانها السفر على النحو المطلوب إلى المناطق التي تفتقر إلى وجود دائم والتي تنفذ فيها برامج إعادة الإدماج والأمن والحماية لفائدة المجتمعات المحلية والمنظمات.

جيم – الهيكل

٢٣ – سيتولى قيادة بعثة التحقق ممثلي الخاص لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا الذي سيضطلع بكامل المسؤوليات السياسية والعملياتية في البعثة. وبغية تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بفعالية، سيوفر المساعدة لممثلي الخاص نائب له يتمثل دوره الأساسي في الإشراف على الوجود الميداني للبعثة، ورئيس أركان يتمثل دوره في كفالة أن يقوم مقر البعثة، في بوغوتا، بأداء عمله بطريقة فعالة ومنسقة.

٢٤ – وسيضم مكتب الممثل الخاص كبير المستشارين العسكريين وكبير مستشاري الشرطة ومكتب الإعلام وقسم الشؤون القانونية ووحدة التحليل والإبلاغ (بما في ذلك خلية دمج المعلومات التي يتم فيها معالجة المعلومات الواردة من مختلف العناصر)، وقسم العمليات والتخطيط.

٢٥ – وستتكون بعثة التحقق من أربعة عناصر تشكل هيكلا مماثلا لهيكل البعثة الحالية، وهي: عنصر التحقق، وعنصر دعم البعثة، وعنصر التنسيق الميداني، وعنصر الأمن. وتكون عناصر التحقق ودعم البعثة والأمن مسؤولة أمام الممثل الخاص. ويكون عنصر التنسيق الميداني بالبعثة مسؤولا أمام نائب الممثل الخاص، الذي سيضم مكتبه أيضا فريقا للسلوك والانضباط ووحدة للتدريب.

عنصر التحقق

٢٦ - سيقوم عنصر التحقق بما يلي: (أ) جمع ومعالجة نتائج عمليات المراقبة التي تقوم بها الأفرقة التي يتم نشرها على المستويين المحلي والإقليمي وعلى مستوى المكاتب الفرعية؛ (ب) الانخراط مع الطرفين، حسب الاقتضاء، بناء على نتائج التحقق، ولا سيما مع الوكالات الوطنية المسؤولة عن الضمانات الأمنية وإعادة الإدماج؛ (ج) إعداد مدخلات للتقارير التي أقدمها إلى مجلس الأمن؛ (د) العمل عن كثب مع لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج واللجنة الوطنية للضمانات الأمنية، على نحو ما طلبه مجلس الأمن والطرفان. وسيتم التركيز في التعامل مع هذه الهيئات على تبادل المعلومات التي جمعت في عملية التحقق، ومناقشة تقييم بعثة التحقق للتقدم المحرز فيما يخص إعادة الإدماج والضمانات الأمنية، وصياغة الملاحظات والتوصيات، حسب الاقتضاء.

٢٧ - وسيتألف كل من القسمين في عنصر التحقق، قسم يركز على إعادة الإدماج والآخر على الضمانات الأمنية - من فريق صغير ذي خبرة في الموضوع ذي الصلة. وسيدعم فريق صغير من المستشارين ذوي الخبرة في القضايا الجنسانية وحماية الطفل والمسائل العرقية وغيرها من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات، كلا قسمي عنصر التحقق. وسيجري اختيار هؤلاء المستشارين من خلال التشاور الوثيق مع أعضاء معنيين في فريق الأمم المتحدة القطري وسيشكلون صلة وصل جوهرية مع كيانات الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق.

عنصر التنسيق الميداني

٢٨ - ستتطلب بعثة التحقق، كما اتضح بجلاء من تجربة البعثة الحالية، تنسيقا فنيا وعملياتيا ولوجستيا وأمنيا وثيقا جدا على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وسيظل القيام بذلك يمثل تحديا إداريا كبيرا بسبب عدد المواقع التي ستعمل فيها البعثة الجديدة وبُعدها.

٢٩ - ومن أجل ضمان التنسيق الفعَّال والتنفيذ المتزامن على نطاق البلد، ستنشئ بعثة التحقق هيكلا قويا للتنسيق الميداني. وسيكتسي تدفق المعلومات غير المنقطع والتعقيبات الواردة في الوقت المناسب من مقر البعثة والمكاتب الإقليمية كافة، أهمية خاصة لأغراض التحقق. وسيكون عنصر التنسيق الميداني، بقيادة نائب الممثل الخاص، على اتصال دائم برؤساء المكاتب الإقليمية لرصد الحالة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، وضمان أن يتم على وجه السرعة إثارة الشواغل مع القيادة العليا للبعثة والاستجابة لها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وأن تعمل عناصر التحقق ودعم البعثة والأمن في البعثة بسلاسة من أجل دعم عمليات البعثة في الميدان. وسيسافر المسؤولون عن قيادة عنصر التنسيق الميداني على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد لضمان الانخراط المنتظم مع موظفي البعثة والسلطات الإقليمية والمحلية. وسيكون بمقدور عنصر التنسيق الميداني تحديد الاتجاهات السائدة على نطاق الوجود الميداني للبعثة، وتنفيذ الحلول، وضمان التبادل على نطاق البعثة لأفضل الممارسات المستقاة من مواقع مختلفة. ومما يتسم بالأهمية أن عنصر التنسيق الميداني سيشرف على ”غرفة عمليات“ تعمل على مدار الساعة لرصد وتعقب جميع الأنشطة الميدانية للبعثة وكفالة استجابة البعثة للحالات الناشئة فورا وبطريقة موحدة ومنسقة.

عنصر دعم البعثة

٣٠ - بما أن بعثة التحقق ستكون وحدها المسؤولة عن توفير المجموعة الكاملة من خدمات الدعم إلى جميع مواقعها وموظفيها، وهي مهمة تشترك فيها حكومة كولومبيا بالنسبة للبعثة الحالية، فسيتعين إحداث تحول كبير في نهج دعم البعثة. وعلاوة على ذلك، فإن مدى التعقيد اللوجستي لدعم أنشطة التحقق على مسافات طويلة وفي أراض وعرة لا بد وأن يزداد إذ أن البعثة الجديدة ستوسع نطاق وجودها ليشمل مناطق جديدة في البلد.

٣١ - وستستفيد بعثة التحقق، حيثما أمكن، من العقود والاتفاقات القائمة، وتكييفها عند الاقتضاء، أو ستبحث عن حلول ''جاهزة'' قابلة للتنفيذ السريع بغية تلبية احتياجاتها من الدعم. وتجري البعثة الحالية بالفعل تحليلات مفصلة للتكاليف والفوائد بشأن أنجع الطرائق للنقل البري والجوي. وفيما يتعلق بالنقل الجوي، ستحافظ البعثة الجديدة على القدرات الجوية الحالية المقدمة عالميا على المدى القصير وتعمل في الوقت نفسه على نحو وثيق مع السلطات المعنية بالطيران وجهات توريد خدمات الطيران على الصعيدين الوطني والإقليمي لاستيفاء متطلبات الأمم المتحدة لمنح الشهادات، بما يتيح الانتقال من قدرات مخصصة للطيران إلى قدرات احتياطية خلال فترة الولاية الحالية.

٣٢ - وتعمل البعثة الحالية بالفعل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة بشأن الجوانب التشغيلية واللوجستية. وستسعى بعثة التحقق، على قدر المستطاع، إلى الاشتراك في موقع واحد مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة من حيث التكلفة والاستفادة من التنسيق المعزز من خلال الاشتراك في موقع واحد. وعلى الصعيد المحلي، عملت البعثة الحالية، وستواصل العمل على نحو وثيق مع كل من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لضمان أن تكون المواقع المحلية للبعثة الجديدة على مسافة قريبة جدا من المناطق التي سيتعين القيام فيها بالتحقق وأن يتم نشرها على نحو يتواءم مع خطط الحكومة لنشر العناصر الأمنية واللوجستية. وفي المواقع المحلية، سينصب التركيز على الطابع الفوري لتقديم الخدمات، ونيل قبول المجتمعات المحلية، والتكاليف، والاستدامة، والأثر البيئي. وفيما يتعلق بالأثر البيئي، سيتوفر عنصر دعم البعثة على موظفين مكرسين لضمان سير عمل البعثة الجديدة بطريقة مستدامة بيئيا، وفقا لمبادرة ''خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء''.

عنصر الأمن

٣٣ - تتحمل حكومة كولومبيا المسؤولية العامة عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في كولومبيا. ومن خلال العمل عن كثب مع الشرطة الوطنية والوكالات الأمنية المرتبطة بها، ستضع إدارة شؤون السلامة والأمن نظاماً يوازن بين متطلبات تنفيذ ولاية البعثة بفعالية وضرورة القيام بذلك بطريقة آمنة ومأمونة.

٣٤ - ومن أجل تحسين كفاءة الخدمات والعمليات والكفاءة المالية، سيعمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في كولومبيا بطريقة موحدة، حيث يكون هيكل واحد مسؤولا عن خدمات السلامة والأمن لكل من بعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيؤدي هذا النهج إلى تمكين البعثة من الاستفادة من الدعم في مجالات مثل التحليلات والتقييمات الأمنية، والتحقيقات، والاتصال اللاسلكي على مدار الساعة، ومراقبة الدخول، والتدريب، وتعقب الموظفين، والسلامة من الحرائق، وإسداء المشورة في حالات الإجهاد والمشورة الأمنية.

٣٥ - وعلى الصعيد الوطني، سيتولى كبير مستشاري الأمن مهام المستشار الأمني الرئيسي للمسؤول المكلف ومهام رئيس ضباط الأمن في بعثة التحقق، داعماً بذلك مباشرةً الممثل الخاص عن طريق توفير الدعم وإسداء المشورة فيما يتعلق بالأمن. وستنشر البعثة موظفي الأمن على الصعيد الإقليمي وستعين الجهات المعنية بتنسيق شؤون الأمن على الصعيد المحلي. وسيدعم هؤلاء الموظفون اتخاذ ما هو ملائم من تدابير السلامة والأمن في المواقع الميدانية التابعة للبعثة. وسيشارك موظفو البعثة المعنيون بالسلامة والأمن في خلايا دمج المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وسيعملون بشكل وثيق مع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وعند الاقتضاء، مع الشركاء الخارجيين، لإجراء تحليل متعدد المصادر متصل بالأمن.

المراقبون

٣٦ - كما هو مبين أعلاه، سيعمل المراقبون الدوليون غير المسلحين الذين يرتدون الزي المدني مع الموظفين المدنيين في أفرقة مشتركة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى المكاتب الفرعية. وعلى الصعيد الإقليمي، سيشغل كبير المراقبين وظيفة مستشار رئيس المكتب لمسائل الشرطة والمسائل العسكرية.

٣٧ - وسيجري اختيار المراقبين على أساس معايير مصممة لضمان أكبر قدر من الفعالية في تنفيذ الولاية. وتشمل هذه المعايير الخبرة السابقة في مجال ولايات التحقق، والمعرفة بالمسائل قيد التحقق، والتوازن بين الجنسين، والتمثيل الإقليمي، والتقيد بقيم ومعايير الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن كلا من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة سيضطلع بدور في توفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية، ستسعى بعثة التحقق إلى اختيار ونشر عدد متساو من المراقبين من الدوائر العسكرية ومن جهاز الشرطة.

٣٨ - وبالإضافة إلى تقديم مشورة الخبراء إلى الممثل الخاص، سيضطلع أيضا كبيرا المراقبين في بعثة التحقق، بصفتهما كبير ضباط الشرطة وكبير الضباط العسكريين الذين يعملون لحساب الأمم المتحدة في كولومبيا، بالوظائف الهامة في مجالي الادارة والرعاية. وسيتم توظيف عدد صغير من المراقبين في مقر البعثة للاضطلاع بمهام الادارة والرعاية.

٣٩ - وقد ثبت أن وجود مجموعة واسعة من البلدان المساهمة بمراقبين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا اتسم بأهمية بالغة من حيث كفالة فعاليتها ومصداقيتها. ومن هذا المنطلق، ستُدعَى جميع البلدان المساهمة في البعثة الحالية، لا سيما البلدان غير المجاورة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى مواصلة المساهمة بمراقبين في بعثة التحقق. وسعيا لضمان الانتقال السلس، سيُطلب من البلدان المساهمة بمراقبين أن تنقل عددا معينا من المراقبين من البعثة الحالية إلى البعثة الجديدة.

النسبة المئوية لتمثيل المرأة

٤٠ - إن التزام البعثة الحالية بزيادة عدد النساء العاملات في جميع المهام والمناصب والمواقع الجغرافية كان عاملا هاما أسهم في نجاحها. وستحافظ بعثة التحقق على هذا الالتزام عن طريق إعطاء الأولوية لاستقدام المتقدمات المؤهلات ومن خلال العمل الوثيق مع البلدان المساهمة بمراقبين لتشجيع ترشيح المراقبات. وفي الواقع، فإن الحاجة إلى ضمان مستوى عال من تمثيل المرأة تؤكده حقيقة أن النساء يمثلن ما يقرب من ربع جميع الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين تتم

إعادة إدماجهم. وقد أكدت الخبرة المكتسبة من عمليات إعادة الإدماج السابقة، سواء في كولومبيا أو خارجها، أهمية النظر في القدرات والاحتياجات المحددة للمرأة في هذه الديناميات.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٤١ - في قراره ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، طلب مجلس الأمن إلى بعثة التحقق أن تعمل بالتنسيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا وفقا لولاية كل منهما. وستعمق بعثة التحقق العلاقةَ الوطيدة بين البعثة الحالية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وستضع ترتيبات قوية للتنسيق من أجل كفالة الاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ الاتفاق النهائي نظراً إلى أن كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد دعيت إلى توفير مثل هذا الدعم و/أو أسندت إليها ولايات حماية أو تحقق ذات صلة. وكما ذُكر أعلاه، لقد اشتركت البعثة الحالية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسق المقيم في كولومبيا في عملية تخطيط متكاملة. وقد أسفرت تلك العملية عن النتائج التالية:

(أ) وضع رؤية مشتركة عن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تسهم في تحقيق السلام المستدام ومساعدة الأطراف على تنفيذ التزاماتهم؛ واتخاذ قرار بإنشاء نظام معلومات موحد لضمان المتابعة الملائمة لأنشطة التنفيذ والتحقق؛

(ب) إنشاء ترتيبات تنسيق جديدة، بما في ذلك فريق تنسيق دائم تشترك في رئاسته بعثة التحقق ومكتب المنسق المقيم، فضلا عن فريقين عاملين يركزان على الضمانات الأمنية وإعادة الإدماج، على التوالي، بمشاركة بعثة التحقق وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيكفل ذلك الاتساق الكامل والتنسيق الفعال في أنشطة التنفيذ والتحقق التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في كولومبيا؛

(ج) اعتماد نشر جغرافي معدل لبعثة التحقق من أجل ضمان اشتراك البعثة و ٩ من أصل ١٣ من أفرقة التنسيق المحلية القائمة في موقع واحد. وسيكفل ذلك تنسيق أفضل ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد؛

(د) بالنظر إلى أهمية البُعد المتعلق بحقوق الإنسان بالنسبة إلى تنفيذ السلام بصفة عامة، وولاية بعثة التحقق بصفة خاصة، ستتخذ البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ترتيبات تنسيق محددة بغية كفالة التكامل في تنفيذ ولاية كل منهما.

الموارد الإجمالية

٤٢ - يتضح من التحليل والتخطيط المبينين بالتفصيل أعلاه أن بعثة التحقق ستكون أصغر عموما من البعثة الحالية، مع المحافظة في الوقت نفسه على الوجود المطلوب على الصعيدين المحلي والإقليمي. ولكي تتمكن من تنفيذ الولاية المحددة في القرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧) بفعالية وكفاءة، ستحتاج بعثة التحقق إلى حوالي ١٢٠ مراقبا دوليا غير مسلح إضافةً إلى عنصر مدني ملائم، حسب ما تقرره الجمعية العامة في سياق نظرها في ميزانية البعثة.

خامسا – الملاحظات

٤٣ – مع توطيد وقف إطلاق النار والانتهاء من عملية إلقاء الأسلحة من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، أوشك تنفيذ الالتزامات المتصلة بوقف إطلاق النار المحددة في البند ٣-١ من الاتفاق النهائي على الاكتمال، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا. وفي أعقاب هذا النجاح الكبير، طلبت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أن تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ عملية إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وإرساء الأمن للجميع في المناطق الأكثر تضررا من النزاع المستمر منذ خمسة عقود.

٤٤ – واتفق الطرفان منذ بداية المفاوضات على أن إنهاء النزاع سيشكل عملية متكاملة ومتزامنة. وكما ذكر في هذا التقرير، منذ التوقيع على الاتفاق النهائي، تم وضع عدد من الآليات والتدابير فيما يتعلق بكل من إعادة إدماج أفراد القوات الثورية المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وتنفيذ الضمانات الأمنية. وأبلغت مجلس الأمن بانتظام عن العديد من هذه التطورات في إطار التقارير التي قدمتُها عن عمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

٤٥ – وإن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، ستبدأ عملياتها في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وستهدف البعثة إلى توطيد عملية السلام ومساعدة الطرفين في جهودهما الرامية إلى ضمان تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الكامل لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في أقرب وقت ممكن واستعادة السلم والأمن في المناطق الريفية في كولومبيا الأشد تضررا من النزاع، وهو ما تتوق إليه مجتمعاتها المحلية.

٤٦ – وعملا بالقرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، بدأت بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا بعضا من الأعمال المؤقتة التي توقعتها بعثة التحقق بتشكيلتها وقدراتها الحالية. وقد أثرى ذلك العمل الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير وسيساعد أيضا على كفالة الانتقال السلس من البعثة الحالية الى البعثة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى المشاورات المستفيضة التي قام بها ممثلي الخاص والبعثة الحالية مع كلا الطرفين بشأن تصميم وهيكل ورؤية بعثة التحقق.

٤٧ – كما أنني أشعر بتفاؤل كبير بشأن التنسيق والتفاعل الوثيقين بين البعثة الحالية وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما في عملية التخطيط المتكاملة التي أدت إلى الكثير من التوصيات الواردة في هذا التقرير. وستواصل بعثة التحقق الاستفادة من ترتيبات التنسيق مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، في كل من بوغوتا وعلى الصعيد المحلي، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وضمان تحقيق نهج ”الأمم المتحدة بأكملها“. وستعتمد البعثة الجديدة أيضا على الخبرة الفنية لكيانات الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية الرئيسية، بما في ذلك المسائل الجنسانية وحماية الطفل وحقوق الإنسان والمسائل العرقية وقضايا الشعوب الأصلية.

٤٨ – ويتمثل أحد الاختلافات الهامة بين البعثة الحالية والبعثة الجديدة في أن اتفاقات تقاسم التكاليف مع الحكومة الكولومبية لن تكون سارية وأن بعثة التحقق ستكون مسؤولة عن توفير جميع خدمات الدعم لأفرادها، ولذلك ينبغي أن يكون لديها عنصر قوي لدعم البعثة. ومن أجل تحقيق أقصى

قدر من الكفاءة وضمان الانتقال السلس، ستستفيد بعثة التحقق من العقود والترتيبات الحالية مع جهات التوريد الرئيسية لمجموعة أصول دعم البعثة.

٤٩ - ومع أن بعثة التحقق والبعثة الحالية مختلفتان في نواح عدة، فلهما سمات أساسية مشتركة. أولا، من حيث مناطق نشرهما، إذ أن نشرهما يستجيب لضرورة تواجدهما في المناطق الريفية الأكثر تضررا من النزاع، والتي تمثل أيضا المناطق التي سيجرى فيها إعادة إدماج أفراد القوات الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وثانيا، من حيث تكوينهما، إذ يتوفر فيهما موظفون ومراقبون مدنيون من ذوي المؤهلات في المجالين العسكري والشرطي، اعترافا بأن المؤسسات المدنية وقوات الأمن على السواء تؤدي أدوارا هامة في توطيد السلام.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، لدى البعثتين رؤية مشتركة للتحقق. فإن بعثة التحقق، على غرار البعثة الحالية، ستحافظ على علاقات وثيقة على جميع المستويات مع المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ ومع المستفيدين من تدابير إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون وجود أفرقة تحقق مختلطة تضم موظفين ومراقبين مدنيين على الصعيد المحلي أداةً لتحقيق التسوية المبكرة للخلافات التي تنشأ حتما في عملية بناء السلام. ولا بد أيضا أن يكون وجودهما وسيلةً لبناء الثقة، ليس في البعثة فحسب، ولكن الأهم من ذلك، بناء الثقة فيما بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في إعادة الإدماج وتوفير الضمانات الأمنية. واستطاعت البعثة الحالية الحفاظ على الثقة والتعاون في مواجهة الحوادث المتعددة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تقويض المستوى الأساسي من التعاون اللازم لتوطيد السلام. وستسعى البعثة إلى المحافظة على ذلك المستوى الرفيع من الثقة والتعاون.

٥١ - وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديري لحكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لتكليف الأمم المتحدة بالمهمة الجديدة المتمثلة في المساعدة على ضمان أن تكون نهاية النزاع مستقرة ودائمة فعلا. وفي رسالته المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعرب الرئيس سانتوس عن ثقته في أن دعم الأمم المتحدة القوي سيكون أساسيا لكفالة أن يستمر تنفيذ عملية السلام في كولومبيا على النحو المتفق عليه بين الطرفين، وفي أنه سيفضي إلى نتيجة ناجحة. وستبذل الأمم المتحدة كل جهد ممكن، من خلال بعثة التحقق ومن خلال الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا، لكفالة أن تحقق عملية السلام في كولومبيا أهدافها الطموحة، وأن تواصل بذلك إلهام بلدان أخرى على اتباع مسار تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.